

شعرية التواصل فاعل الطرح النقدي القديم

أ(ة). مكناسي صفية

جامعة ابن خلدون تيارت - الجزائر

الملخص:

نرمي من وراء حديثنا عن التواصل في هذا المقام إلى استجلاء الرّكائز التي تساهم في عملية بناء وتشكيل الخطاب الأدبي، بعيدا عن البنية الداخلية الظاهرة للعيان، والتي تهتمّ باللفظ والمعنى، ومقاييس كلّ منهما في عملية التنّضيد والرّصف، لنسلط الضوء على عوامل أخرى خفية لها دور أيضا في العملية ذاتها، لنقفز بذلك من البنية المحايثة للنصوص والمتعلقة بمجال اللسانيات إلى التّداولية.

الكلمات المفتاحية:

التواصل - الشعرية - الخطاب - اللسانيات - التّداولية - البنية.

abstract:

We want to talk behind communication in this regard to the elucidation of the pillars that contribute to the construction process and the formation of literary discourse, far from the visible internal structure, which is interested in the words and meaning, and measures of each in the composition and the paving process, to highlight other hidden factors it also has a role in the process itself, in order to skip the structure of immanence of texts related to the field from linguistics to the pragmatic.

The words clees:

Communication-poetic- discours - linguistic - pragmatic-structure

تمهيد:

تهتم التداولية في خضم دراستها للتواصل اللغوي بـ«صفة خاصة بالعلاقات بين الجمل والسياقات والأحوال التي استعملت اللغة فيها»⁽¹⁾ وذلك يقينا لا يدع مجالا للشك في أنّ عملية بناء النصوص والخطابات تتمفصل إلى قسمين لا يمكن الاستغناء عن أحدهما لحساب الآخر، فهما بمثابة الوجهين للعملة الواحدة.

يتجسد الأول في مواصفات المادة الأولية، ومن ثمّ طرائق تشكيل هذه المادة وفق قوانين الملاءمة والمناسبة والائتلاف، أو ما يمكن أن يدعى بالبنية الداخلية للنصوص، أمّا القسم الثاني فيتعلق بالأبعاد التداولية في عملية التشكيل، أو ما يمكن أن نسميه بالبنية الخارجية للنصّ من خلال الشقّ التداولي؛ ويتمظهر ذلك في كيفية كتابة النصوص وفق العوامل التي تنشأ في ظلّها الكتابة، فمن «الصواب أن تُعرف أوقات الكلام وأوقات السكوت، وأقدار الألفاظ وأقدار المعاني، ومراتب القول ومراتب المستمعين له، وحقوق المجالس وحقوق المخاطبات فيها، فيعطى كلّ شيء من ذلك حقّه، ويضمّ كلّ شكل منه إلى شكله ويأتي في وقته»⁽²⁾.

⁽¹⁾ صبحي إبراهيم الفقي، علم اللغة النصّي بين النظرية والتطبيق، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، ط1، 2000، ج1، ص: 43.

⁽²⁾ ابن وهب الكاتب، أبو الحسن إسحاق بن إبراهيم، البرهان في وجوه البيان، تحقيق: حنفي محمد شرف، مطبعة الرسالة القاهرة، 1969م، ص: 207-208.

انطلاقاً من هذه المقولة ما السبيل إلى معرفة أوقات الكلام، وأوقات السكوت وأقدار الألفاظ وأقدار المعاني، ومراتب المتلقّين ومنازل المستمعين، وحقوق المجالس والمخاطبات، وإلى ما تؤول هذه المعرفة بصاحبها في الطرح النّقدّي العربي القديم وبالتحديد في صحيفة* بشر بن المعتمر** (ت210هـ)؟

مادام النّص الأدبي أو الخطاب - بغضّ النظر عن كونه شفهيًا أو مكتوبًا - الحلقة الواسطة بين الأديب والمتلقّي، وجب أن تحتوي هذه الحلقة على مبادئ التّواصل بين الطرفين، تلك المبادئ التي يجب مراعاتها من لدن الأديب قبل الإقدام على الكتابة، أو الأداء أو في خضم ذلك، ليتمكن من تحقيق التّواصل الأدبي، ويحقق غايته الإقناعية والإمتاعية، أو قلّ الإبلّغية والبلاغية عند متلقّيه؛ وقد تمثلت هذه المبادئ في الأبعاد التّداولية من مقتضى الحال، ومراعاة أحوال المستمعين وأقدارهم، ونوازعهم النّفسية، والحالات التي يكونون عليها أثناء تلقّي الخطاب، من خلال السياق الذي يرد فيه، من منطلق كونه القوانين العامّة والشّاملة للصّوغ الأدبي، وقبل هذا وذاك مقصدية المتكلم من وراء النّص باعتبارها أولى الأبعاد التّداولية ومركزيتها، وذلك انطلاقاً من اعتبارها جواباً عن تساؤل التّداولية "ماذا يريد أن يقول؟"

* - ينظر: صحيفة بشر بن المعتمر ضمن كتاب الجاحظ، البيان والتبيين، ج01، ص: 136.

** - بشر بن المعتمر المعتزلي، كان على رأس هذه الفرقة في بغداد، صاحب الصحيفة البلاغية والنقدية المشهورة، توفي عام (210هـ)

1- القصد والقصدية (Intentionality):

في الطرح النقدي المعاصر اهتم أنصار سيميولوجيا التواصل *** بمبدأ القصد أو القصدية الذي يتمثل في ضرورة وجود أقطاب التواصل: المرسل، العلامة، المرسل إليه؛ وفي التواصل الأدبي كان الاهتمام منصباً على قصدية المبدع وطرائق تأثيره على المتلقي، والدفع به إلى فعل شيء أو تركه من اختصاص التداولية، حيث «اهتمت أولاً بوصف العلاقة بين العلامات ومن يستخدمونها، ثم لم تلبث أن حلت كلمة "تصوص" محل "علامات" بحيث أصبحت التداولية تُعنى بتحليل العلاقة بين النصّ ومن يستخدمه»⁽¹⁾، في الوقت الذي اكتفت فيه سيميولوجيا الدلالة بالمرسل والعلامة وأهملت مبدأ القصد ومن ثم المتلقي، باعتباره المراد من وراء قصد المبدع.

اهتم الطرح النقدي العربي القديم بالمتلقي وجعله قطب الرحي، والذي يقام من أجله القول والأداء من خلال مبدأ القصد، المتمثل في التخطيط لإحداث

*** - تنفصل السيميولوجيا إلى اتجاهين هامين: سيميولوجيا التواصل وسيميولوجيا الدلالة، ومع الكثير من أوجه الاتفاق بين الاتجاهين يفتقرا في التبعية لـ"دي سوسير"، حيث نجد أنصار سيميولوجيا التواصل أكثر تبعية لمبادئ دي سوسير، وأخذوا بقوله "اللسانيات فرع من السيميولوجيا" في الوقت الذي قال فيه أنصار سيميولوجيا الدلالة عكس ذلك وذهبوا إلى اعتبار "السيميولوجيا فرع من اللسانيات" بالإضافة إلى مبدأ القصدية الذي أهمله الاتجاه الأخير، وعُني به أصحاب الاتجاه الأول. من أنصار سيميولوجيا التواصل نجد: بوسيس-بريتو جرج موان-أندري مارتيني-أوستن-غريماس، من أنصار سيميولوجيا الدلالة نجد: شال سندرس بيرس-رولن بارت، [ينظر: مارسلو داسكال، الاتجاهات السيميولوجية المعاصرة، ترجمة حميد الحميداني، إفريقيا الشرق، المغرب، ص: 37].

⁽¹⁾ صلاح فضل، فضل، بلاغة الخطاب وعلم النص، مكتبة لبنان ناشرون، الشركة المصرية العالمية لولنجان، ط01، 1996، ص: 24.

الإقناع والإمتاع عند المتلقّي، ويظهر ذلك بيّناً جليّاً عند بشر بن المعتمر في إلحاحه الشّدِيد على أن يكون الكلام «مقبولاً قصداً»⁽¹⁾، ويمكن هنا اعتبار هذا المبدأ أحد مصادر التلقّي عند العرب، لأنّ «مدار الشّرف على الصواب وإحراز المنفعة»⁽²⁾، حيث «يلخص هذا القول اتّجاهاً دقيقاً ومهماً في النظريّة النّقدية والبلاغية عند العرب، إذ إنّ القصد الحقيقي من الخطاب الأدبي هو توجيه المتلقّي إلى فعل شيء أو تركه»⁽³⁾، ويكون القصد بهذا أولى مرتكزات القول أو الإبداع، حيث على إثره تُتضدّ بنية النّص ويُسكّل هيكل العمل الأدبي.

لذا تقام قائمة العمل الأدبي على "القصد" الذي يُكلّل بالقبول من لدن المتلقّي بما يحدثه من صواب عنده، وما يحرزّه هذا الأخير من منفعة، فأما الصّواب فلا يكون فيه خطأ في عرض الحقائق أو مجافاه العرف أو مخالفة للقواعد والمصطلحات، والمنفعة قد يكون المقصود منها بلوغ القصد، والوصول إلى الغاية التي يسعى إليها الأديب، وربّما كان المقصود منه أن يكون فيما يقدمه الأديب فائدة تذكر، وأن يكون له قيمة يستحقّ أن يقال من أجلها، وهذه المنفعة تتحقّق حين يضيف الأدب شيئاً ذا بال إلى فكر السامع أو حسّه أو وجدانه⁽⁴⁾،

⁽¹⁾ الجاحظ، البيان والتبيين، أبو عثمان عمرو بن بحر، البيان والتبيين، قدّم له ويّبه وشرحه علي بن ملحم، دار مكتبة الهلال، بيروت، لبنان، 2007 ج1، ص: 136 [صحيفة بشر بن المعتمر].

⁽²⁾ الجاحظ، البيان والتبيين، ج1، ص: 136 [صحيفة بشر بن المعتمر].

⁽³⁾ محمد المبارك، استقبال النّص عند العرب، المؤسسة العربية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت - لبنان، ط1، 1999، ص: 20.

⁽⁴⁾ وليد قصاب، وليد، التراث النقدي والبلاغي للمعتزلة "حتى نهاية القرن السادس الهجري"، دار الثقافة، الدوحة، قطر، 1976، ص: 41.

وتكون هذه المنفعة مضمرة في ثنايا القصد قبل وجود الإبداع، حاضرة ضمن تخطيطاته لعملية الإبداع، وهو ما دأب الطّرح النّقدي المعاصر بتسميته بـ"القصد المضمّر" أو النّية كما ورد في التّراث النّقدي العربي تحديداً عند ابن رشيق (ت456هـ)*.

يتجلى اهتمام الطّرح النّقدي العربي القديم بثلاثية التّواصل الأدبي: المبدع الإبداع، والمتلقّي في تلك العناية الّتي أولاها بغرض وقصد المتكلم من الكلام والاحتفاء بالإفادة⁽¹⁾ والفائدة أو المنفعة عند المتلقّي في تلك الاستراتيجيات اللّغوية وغير اللّغوية المبرمجة قبل إنتاج النّصّ، ويتجسّد ذلك في توخي مبدأ القصد والغرض عند المبدع، حيث إنّ «اللّغة في المتعارف عليه هي عبارة المتكلم من مقصوده، تلك العبارة فعل لسانی ناشئ عن القصد بإفادة الكلام»⁽²⁾، والقصد هنا يسبق إنتاج النّصّ أو الخطاب ويحدّد وجهته ووظيفته.

ما يعضد هذا الطرح في هذا المقام هو أنّ «كلّ صناعة من الصناعات فكما لها بخمسة أشياء على ما ذكره الحكماء: الموضوع وهو الخشب في صناعة النجارة والصانع هو التّجار، والصورة وهي كالتربيع المخصوص إن كان المصنوع كرسيّاً والآلة مثل المنشار والقودوم، والغرض وهو أن يقصد على هذا الجلوس فوق

* يُراجع في هذا المقام، صفية مكناسي، من ذرائعية التّواصل إلى شعريّة الأداء -دراسة وصفية تحليلية لصحيفة بشر بن المعتبر- رسالة ماجستير، جامعة ابن خلدون، 2012/2011م، ص: 15 (الإحالة).

⁽¹⁾ ينظر: مسعود صحراوي، التّداولية عند العلماء العرب "دراسة تداولية لظاهرة الأفعال الكلامية من التراث اللّساني العربي" دار التّوزيع للنشر، والتوزيع، الجزائر، ط1، 1429-2008، ص: 277.

⁽²⁾ ابن خلدون، عبد الرحمن، المقدمة، تحقيق خليل شحادة، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ط01، 2003، ج02، ص: 249.

ما يصنعه»⁽¹⁾ فغرض الجلوس حاجة ألحت على إيجاد الكرسي، وساهمت في هذا الإيجاد، فأصبحت بذلك ركنا ركينا في عملية الصناعة هذه؛ الأمر ذاته في الصناعة الأدبية، حيث يلعب القصد أو الغرض دورا مهما في وجودها أولا، وفي توجيه هذا الموجود وتصنيفه ضمن الموجودات، وتحديد وظيفته ودوره ثانيا.

مع نوع من التحفظ بين القصد ووظيفة النصّ الناتجة عنه «يمكن أن يماثل القصد الحقيقي أو المضمّر وظيفة النصّ، غير أنّه يجب أن لا يتطابق معها، ولذا فإنّ الوظيفة الإبلّغية مثلا مميزة للخبر الصحفي وإنّ توخى الباث خفية قصدا إقناعيا "persuasive absicht" أمّا الفیصل الوحيد في تحديد وظيفة النصّ فهو ما يريد الباث إفهامه، بأن يستند لقواعد معينة ذات طبيعة لغوية وتواصلية، والسؤال هل يهتدي المتلقّي أيضا إلى القصد المضمّر للباث»⁽²⁾، تتوقّف الإجابة عليه على مدى وجود مؤشرات دالة على هذا القصد في النصّ.

الأمر ذاته ألفيناه عند ابن رشيق في تحديده لأركان الشعر حين ذهب إلى القول أنّ «الشعر يقوم بعد النية من أربعة أشياء وهي: اللفظ والوزن والمعنى والقافية، فهذا هو حدّ الشعر؛ لأنّ من الكلام موزونا مقفى وليس بشعر، لعدم القصد والنية، كأشياء اتّزنت من القرآن ومن كلام النبي صلى الله عليه وسلم،

⁽¹⁾ ابن سنان الخفاجي، سرّ الفصاحة، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، (د تا)، ص: 51، 52.

⁽²⁾ كلاوس برينكر، التحليل اللغوي للنصّ "مدخل إلى المفاهيم الأساسية والمناهج، ترجمة سعيد حسن بحيري، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع، القاهرة، ط1، 1425/2005، ص: 123.

وغير ذلك ممّا لم يطلق عليه أنّه شعر»⁽¹⁾، من هنا فالوظيفة الشعريّة حدّدتها النية والقصد، حيث «هذا القصد بدوره يندرج في سلّميات خطابية يكون الشكّل اللّغوي إحدى مظاهرها، فكلّ قصديّة شكل لغوي يحدّدها»⁽²⁾ ولا يدلّ الوزن البتّة على الشّعر باعتباره سمة مميّزة بين الشّعر والنثر، وليس سمة فارقة بين الشّعر واللاشعر.

إذا كان الطّرح النّقدي المعاصر وعلى وجه التّحديد «التّداوليّة تواجه الضمني في مرحلة أولى من منظور كلاسيكي للمنطق الدّلالي، ثمّ هي تنزيه بمنظور المقصديّة "Intentionnalité" الّذي كشف عنه أوستن وسيرل تدريجياً، حيث إنّ كلّ المقاربة التّداوليّة تحتوي على هذه الإشكالية الجديدة، لأنّ المقصد يقع في صميم شروط النجاح، وكذا في صميم القوّة المتضمنة في القول، وحتّى في مفهوم العمل ذاته في النّظرية التّداوليّة للدّلالة»⁽³⁾، فإنّه وفي الطّرح النّقدي العربي القديم، وبالتّحديد عند بشر بن المعتمر يعلّق مقبولية الكلام، ومن ثمّ صحته وشرفه، والفائدة المتوخاة منه على أمر القصد المضمّر قبل الإبداع .

⁽¹⁾ ابن رشيق، العمدة، أبو علي الحسن المسيلي، العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، دار الجيل للنشر والتوزيع والطباعة سوريا، ط5، 1401/1981، ج1، ص: 119-120.

⁽²⁾ محمد الحناش، الأساس المعرفي لمنظومة الإبداع "مقاربة لسانية تداولية"، مجلة التّواصل اللّساني، المجلد العاشر، العددان الأول والثاني، جامعة الإمارات العربية المتحدة، 2001، ص: 92.

⁽³⁾ فليب بلانشيه، التداوليّة من أوستن إلى غوفمان، ترجمة صابر الحباشة، دار الحوار للنشر والتوزيع، اللاذقية، سوريا، ط1، 2007، ص: 147.

باعتبار المقام الّذي قيلت فيه الصحيفة هو مقام تعليم الفتيان الخطابة فإنّ القصد يتجه مباشرة نحو الإقناع وآلياته، وسبل تحقّقه في الخطابة، مع أن بشر بن المعتمر أشار في غير موضع من صحيفته إلى أقرأ الشّع وآلياته، من هنا جاز لنا القول أن قصده يتجه نحو طرائق تحقيق الإقناع والإمتاع والتأثير في العمل الأدبي بدفتيه الشّع والخطابة، ومن ثمّ فإنّه يتوق لتحقيق التّواصل الأدبي متجاوزاً بذلك حدود التّواصل النّفعي، «ولقد قاد ذلك البلاغي التّقليدي إلى أن يضع المتلقّي دائماً في حسبانهِ، وأن يوجه إليه الخطاب، وأن يحاول إجراء حوار معه وهو يقدم له القاعدة الّتي يرتضيها أملاً في إقناعه بوجهة نظره»⁽¹⁾، وفق آليات تتخللها الجمالية والمتعة برفقة الفائدة، وكلّ هذا وذاك يكونان مضميرين في القصد الأوّل والّذي يعتبر أولى استراتيجيات بناء الخطاب، الأمر الّذي اهتمت به النّدائليّة، حيث انشغلت «بقصد المتكلم ودرجة اقتناعه بالمحتوى الخبري الّذي تبلوره العملية التّواصلية، وتحكمه مقامات تلفظية متغيرة بطبيعتها»⁽²⁾ تساهم بدورها هي الأخرى في تشكيلات النّص أو الخطاب.

تحدّد غاية القصد في الفكر الاعترالي، وعلى وجه التّحديد عند بشر بن المعتمر كبعد أساسي في عمليّة التّواصل، ويعتبر ركيزة التّواصل والإبلاغ، ويقوم

⁽¹⁾ أحمد درويش، النّص البلاغي في التراث العربي والأوروبي، دار غريب للطباعة والنّشر والتوزيع، القاهرة، 1998، ص: 10.

⁽²⁾ محمد الحناش، الأساس المعرفي لمنظومة الإبداع، ص: 87.

عليه تميّز المتكلم⁽¹⁾، حيث «إنّ المكلم لغيره إنّما يحصل مكلما له بأن يقصده الكلام دون غيره، ويكون آمرا له متى قصده بالكلام، وأراد منه المأمور به»⁽²⁾، ولا يُعدّ المتكلم في هذا الفكر كذلك، ما لم يقصد إلى ذلك، وتتجر عن هذا القصد الفائدة المرجوة، بل هي مرتبطة به أشدّ الارتباط، ولا وجود لها بعيدا عنه؛ ليشاكل هذا الطّرح ما دعت إليه سيميولوجيا التّواصل حديثا، حيث تبقى مسألة الدّلالة وقفا على القصد، والأمر ذاته في التّواصل الأدبي حيث يتوقّف نجاحه على قصدية الأديب التي تساهم في إنتاجه، وبالإضافة إلى القصد نجد قول "البلاغة موافقة الكلام لمقتضى الحال" فماذا يراد بذلك؟

2. مقتضى الحال:

تعتبر قضية مطابقة الكلام لمقتضى الحال من القواعد الأساسية والأصول المقرّرة في الدّرس البلاغي بشكل عام، والدرس البلاغي العربي على وجه الخصوص، فقد كانت بلاغة الكلام ومن ثمّ مقبوليته وشرفه وقفا على مطابقتها لمقتضى الحال، وراح البلاغيون والنقاد يعتبرونه «مقياسا من مقاييس البلاغة والنقد، وبمقدار تحققه في الكلام يكون حظّه من البلاغة والإصابة»⁽³⁾؛ وفي الطّرح النّقدي الحديث كثيرا ما قاربت المفاهيم النّداولية فكرة "مقتضى الحال"، كما

⁽¹⁾ ينظر: خليفة بوجادي، في اللسانيات النّداولية، بيت الحكمة للنشر والتوزيع، الجزائر، ط01، 2009، ص: 167.

⁽²⁾ القاضي عبد الجبار، المغني في أبواب العدل والتّوحيد، ج17، ص: 72. نقلا عن: خليفة بوجادي، في اللسانيات النّداولية، ص: 167.

⁽³⁾ عبد العزيز عتيق، تاريخ النقد الأدبي عند العرب، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، ط3، 1984، ص: 329.

ذهب إلى ذلك صلاح فضل قائلاً: «وبأني مفهوم التّداوليّة هذا ليغطي بطريقة منهجية منظمة المساحة التي كان يشار إليها في البلاغة القديمة بعبارة "مقتضى الحال" وهي التي أنتجت المقولة الشهيرة في البلاغة العربية "كلّ مقام مقال"»⁽¹⁾

ليستأثر الطّرح النّقد العربي بالكثير من المفاهيم الحديثة، والتي جاءت في تسميات وقوالب مغايرة، حاملة نفس القواعد التي كان للعربي شرف التنبؤ بها، لكن في لبوس ينتقي عنه التنظيم، وتغيب عنه المنهجية «فكرة مقتضى الحال تداولية أساساً، حيث نتجت في الشّروط التي يكون بها الخطاب مطابقاً للحال التي يستخدم فيها»⁽²⁾، الأمر الذي ذهب إليه البلاغيون وقصدوه من وراء كلامهم "البلاغة مطابقة الكلام لمقتضى الحال".

لعلنا لا نغالي في هذا المقام إذا قلنا أنّ قضية مقتضى الحال ظهرت أول ما ظهرت مع بشر بن المعتمر، وما يعزّز هذا هو أن صحيفته تضمنت تقريراً واضحاً لهذه القاعدة، وقد تجسّد ذلك في خضم حديثه عن شرف المعنى، والذي يقصد به شرف الكلام بشكل عام وبلاغته، حيث يقول: «والمعنى ليس يشرف بأن يكون من معاني الخاصة، وكذلك ليس يتضع بأن يكون من معاني العامة، إنّما مدار الشّرف على الصواب، وإحراز المنفعة مع موافقة الحال، وما يجب لكلّ مقام من المقال»⁽³⁾.

⁽¹⁾ صلاح فضل، بلاغة الخطاب وعلم النّص، ص: 26.

⁽²⁾ - خليفة بوجادي، في اللسانيات التداولية، ص: 193.

⁽³⁾ الجاحظ، البيان والتبيين، ج1، ص: 136 [صحيفة بشر بن المعتمر].

أقدار المتلقّين، والحالات، والنّوازع الّتي تسيطر عليهم، وذلك باعتبار أنّ الأديب يكتب للآخرين، الّذين يشاركونه عمليّة التّواصل، من هنا وجب مراعاة مستوياتهم وأقدارهم، فإذا وجه الكلام للعمامة «روعي فيه أفكار معينة، وانتقيت لهم عبارات خاصة، وإذا كانت موجهة للخاصة هيئ لها ما يناسب ذلك»⁽¹⁾، لأنّها تختلف عن الطبقة الأولى دون أدنى شكّ، من هنا يكون تقسيم الكلام وفق طبقات المخاطبين، كلّ طبقة بحسب قدرها ومدى استيعابها ودرجة ثقافتها.

بما أنّ الصحيفة كانت أكثر توجّها نحو الخطابة، حيث كان كلام بشر بن المعتمر موجّهاً لإبراهيم بن جبلة الخطيب، فإنّ «المقام الواجب مراعاته هو مقام "المخاطب" من حيث طبقة "الخاصّة والعمامة"، وأنّ هذه المراعاة تكون في المعاني الّتي تتناولها الخطبة فكلّ من الخاصّة والعمامة معان يخاطبون بها أو فيها»⁽²⁾، فلا يخاطب سيد الأمة بكلام الأمة كما ورد في الصحيفة الهندية*، وكلّ ذلك قصد إحراز المنفعة عند كلّ الطبقات على مستوى المعاني المقدّمة.

أمّا على مستوى الألفاظ، فإنّها هي الأخرى مراتب فمنها الغريب والخشن، ومنها الجزل الرصين، ومنها السوقي المبتذل، والمراعاة هنا تكون على مستوى الاستيعاب «لأنّ الوحشي من الكلام يفهمه الوحشي من النّاس، كما يفهم السّوقي

⁽¹⁾ وليد قصاب، التراث النّقدى والبلاغي للمعتزلة، ص: 41.

⁽²⁾ جميل عبد المجيد، البلاغة والاتّصال، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 2000، ص: 21.

رطانة السّوقي»⁽¹⁾، وحسن تقسيم الألفاظ بحسب طبقات المتلقّين هو الذي من شأنه تحقيق الغاية المرجوة من الأداء.

إنّ الغاية هنا كما هو واضح جليّ تحقيق الفهم والإفهام، ومن ثمّ التّواصل النفعي، حيث «إذا كان موضوع الكلام على مستوى الإفهام، فالواجب تقسيم طبقات الكلام على طبقات النّاس، فيخاطب السّوقيّ بكلام السّوقة، والبدويّ بكلام البدو، ولا يتجاوز به عمّا يعرفه إلى ما لا يعرفه فتذهب فائدة الكلام، وتعدم منفعة الخطاب»⁽²⁾، أمّا إذا كان الكلام على مستوى الأداء الفنّي، فإنّ الحديث هنا يأخذ منحى آخر، حيث يستأثّر باللّغة الواسطة التي لا تلتطف عن الدهماء ولا تجفو عن الأكفاء، وعندئذ نلامس حدود التّواصل النّوعي.

أمّا على مستوى المصطلحات الخاصة بعلم من العلوم، فيجب هنا مراعاة مقامات استخدامها، فهي لا تطلب إلّا إذا كان موضوع الخطبة أو الكلام في هذا العلم أو ذاك «فإذا كان الخطيب متكلمًا تجنب ألفاظ المتكلمين، كما أنّه إذا عبّر عن شيء من صناعة الكلام واصفاً أو مجيباً أو سائلاً، كان أولى به ألفاظ المتكلمين إذ كانوا لتلك العبارات أفهم، وإلى تلك الألفاظ أميل، وإليها أحنّ وبها أشغف»⁽³⁾، فهم بها أولى وعلى فهمها أقدر، ولذا وجبت مخاطبتهم بما يفقهون ليتحقق التّواصل معهم.

⁽¹⁾ الجاحظ، البيان والتبيين، ج1، ص: 144.

⁽²⁾ أبو هلال العسكري، الصناعتين، ص: 25.

⁽³⁾ الجاحظ، البيان والتبيين، ج1، ص: 138.

من جهة أخرى فهذا الاستعمال دليل على أن للأديب «مقدرة فنية عالية على مخاطبة كافة المتلقين أيًا كانت مكانتهم وشخصياتهم وعقلياتهم، وبما يناسب كل واحد منهم من الأساليب»⁽¹⁾، تحت راية مقتضى الحال وملاءمته للكلام.

بعد إحداث الموازنة بين أقدار المعاني وأقدار المستمعين، ينتقل بشر بن المعمّر إلى الحالات التي تسيطر عليهم، «وقد حصر البلاغيون الحال في ثلاثة مستويات، إدراكية وهي "الابتدائية"، و"الشك"، و"الإنكار"، حيث يرتبط المستوى الأول بالحالة الذهنية المفرغة من المعرفة عن الموضوع المطروح صياغيا، والثاني يرتبط بحالة التردد في قبول الحكم والثالث يرتبط بإنكاره»⁽²⁾؛ فنحن هنا أمام ثلاث حالات من المتلقين، حالة خاصة بمتلق خالي الذهن، وآخر ينتابه الشك يبحث عن اليقين، والثالث تسيطر عليه حالة الجحود والإنكار، «والمعلوم أنّ حكم العقل حال الكلام هو إفراغه في قالب الإفادة، تحاشيا عن اللغو الذي يخرج عن دائرة البلاغية، لأنّ إطلاق الكلام لازم منه الإفادة ضرورة، فإذا ألقى الكلام إلى من هو خالي الذهن عما يلقي إليه»⁽³⁾ استوجب الأمر وفرض المقام هنا تقديم صياغة متضمنة الحكم بالثبوت فقط دونما أي تأكيد.

أمّا إذا كانت الحالة التي تسيطر على المتلقي هي حالة الشك، ومن ثمّ التّحير حتّم الأمر هنا إنشاء صياغة طلبية تتضوي على مؤكّد واحد لتزول به

⁽¹⁾ سامي محمد عباينة، التفكير الأسلوبي رؤية معاصرة في التراث النقدي والبلاغي، عالم الكتب الحديث، إربد، الأردن، ط01، 2007م، ص: 258.

⁽²⁾ محمد عبد المطلب، محمد، البلاغة والأسلوبية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1984، ص: 207.

⁽³⁾ محمد عبد المطلب، محمد، البلاغة والأسلوبية، ص: 207.

«حالة التَّحْيَر، ليعود الملتقي إلى الحالة الأولى حالة القبول؛ وقد تصل حالته إلى الإنكار، وهو ما يقتضي التغلب عليه بمجموعة من الأدوات التعبيرية المناسبة التي تدفع هذا الإنكار»⁽¹⁾، وتزيل عن الملتقي حالة الشك، وتعود به إلى المستوى الأول، ولا يتحقق ذلك إلا إذا عُرِزَت الصياغة بآليات توكيدية قادرة على أن تنتقي معها حالتا الإنكار والشك، ويتم ذلك بمراعاة مقتضيات الأحوال المختلفة التي تنتجها التوازن والحالات الفكرية.

أما على مستوى الصياغة نفسها، فإننا كذلك أمام مقامات مختلفة، وعليه «فمقتضى الحال مختلف باختلاف مقامات الكلام، من مقام التكرير إلى مقام التعريف، ومن مقام الإطلاق إلى مقام التقييد، ومن مقام التقديم إلى مقام التأخير»⁽²⁾ وغيرها من المقامات التي يتحدّد بها شكل الخطاب، حيث كلّ مقام يلائم حال من الصياغة والاستعمال، فمقام التكرير يمايز مقام التعريف، ولكلّ منهما مقتضى خاص يستعمل فيه، الأمر كذلك بالنسبة لباقي المقامات، لتحدد على إثر هذه المناسبة بلاغة الكلام فيستحسن ويقبل بالنظر إلى مدى حصول هذه المطابقة للاعتبار المناسب، وكذلك بالنسبة لأغراض الكلام، فهي الأخرى لها مقامات متعدّدة بتنوّعها، حيث «لا يخفى عليك أنّ مقامات الكلام متفاوتة، فمقام الشكر يباين مقام الشكاية، ومقام التهنئة يباين مقام التهيب، ومقام الجدّ

⁽¹⁾ المرجع نفسه، ص: 207.

⁽²⁾ القزويني، محمد بن عبد الرحمن بن عمر الخطيب، الإيضاح في علوم البلاغة، شرح عبد المنعم خفاجي، منشورات دار الكتاب اللبناني، بيروت، ط5، 1980، ص: 80.

يباين الهزل»⁽¹⁾، ولكلّ مقام من ذلك صيغ وألفاظ تتاسب الغرض الخاص بها، وعلى الأديب معرفة تقسيماتها، ومن ثمّ يوازن في كلامه بينها وبين الغرض من الخطاب، وفق الظروف التي تجري فيها، ليتمكّن من تحقيق مقصوده سواء كان جمالياً فنياً، أو نفعياً صرفاً، أو كلاهما على حدّ السواء ليجمع بين الإبلاغية والبلاغية في تواصل سمته الأدبية.

إنّ مبدأ المنفعة الذي أشار إليه بشر بن المعتمر، يعتبر إحدى أسس التّداولية اللّسانية الحديثة، حيث شرف المعنى، ووجه قبوله قائم على صوابه وصحته، بالإضافة إلى ما يقدمه من فائدة للمخاطب، ويتأتّى ذلك من مطابقة الكلام لمقتضى الحال، ويتلخص في العبارة المشهورة "لكلّ مقام مقال"، تلك القاعدة البلاغية التي حاز بشر بن المعتمر قصب السبق في الإشارة إليها، والتي تلقّفها البلاغيون والنقاد من بعده، حيث أورد الجاحظ في كتابه الحيوان هذه القاعدة قائلاً: «وقال البلاغيون: لكلّ مقام مقال»⁽²⁾.

فقد ربط الجاحظ(ت255هـ) البلاغة بمطابقة الكلام للمقام الذي قيل فيه، كما أشار إلى وجوب تحري الموضوع و الغرض المتحدّث عنه، وذلك باختيار ما يلائمه ويناسبه من ألفاظ، حيث «لكلّ ضرب من الحديث ضرب من اللفظ، ولكلّ نوع من المعاني نوع من الأسماء، فالسّخيف للسّخيف، والخفيف للخفيف، والجزل

⁽¹⁾ السكاكي، أبو يعقوب يوسف بن محمّد بن علي، مفتاح العلوم، تحقيق نعيم زرزور، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، ط02، 1987، ص: 168.

⁽²⁾ الجاحظ، أبو عثمان عمرو بن بحر، كتاب الحيوان، تحقيق عبد السلام محمد هارون، دار الجبل، بيروت، 1996/1416 ج1، ص: 201.

للجزل، والإفصاح في موضع الإفصاح، والكنائية في موضع الكناية، والاسترسال في موضع الاسترسال»⁽¹⁾، فمن أجل إحرار المنفعة وتحقيق الفائدة عند المخاطب يوازي الأديب بين المعنى والغرض والحال، كل بمقدار معين؛ الأمر الذي ذهب إليه الجرجاني (471هـ) في خضم حديثه عن المزية قائلا: «واعلم أنّ ليس المزية بواجبة لها في أنفسها، ولكن تعرض بسبب المعاني والأغراض التي يوضع لها الكلام، بل ليس من فضل ومزية إلا بحسب الموضع، وبحسب المعنى الذي تريد والغرض الذي تؤم»⁽²⁾، فالمزية ليست متعلقة بالمعاني في حد ذاتها، وإنما تكمن في مدى موافقتها للغرض الذي يوضع له الكلام والحال التي يدرج على إثرها الأداء.

ربط السكاكي (ت626هـ) حسن الكلام وقبحه بمطابقته للحال التي يقال فيها، وانتقاء هذه المطابقة على الترتيب، فعلى الأديب أن يراعي حالات المستمعين وذلك بمعرفة «أقدار المعاني ويوازي بينها وبين أقدار المستمعين، وبين أقدار الحالات، فيجعل لكل طبقة من ذلك كلاما، ولكل حال من ذلك مقاما»⁽³⁾، فالأديب من هنا أمام معرفتين يجب الموازنة بينهما، أما الأولى فهي معرفة أقدار

⁽¹⁾ الجاحظ، كتاب الحيوان، ج3، ص: 39.

⁽²⁾ عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، تحقيق محمد رشيد رضا، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان 1331، ص: 69.

⁽³⁾ السكاكي، مفتاح العلوم، ص: 84.

المعاني، والثّانية معرفة أقدار المستمعين، وهذه الموازنة هي التي آلت بالبلاغيين إلى القول "البلاغة مطابقة الكلام لمقتضى الحال".*

يجمع القزويني بين ما جاء في حديث الجاحظ عن المقام والمقتضى، وبين ما توصّل إليه السكاكي وهو حسن الكلام وفصاحته في قوله «البلاغة مطابقة الكلام لمقتضى الحال مع فصاحته»⁽¹⁾ فارتفاع شأن الكلام في الحسن والقبول مرهون بمطابقته للاعتبار المناسب مع فصاحته، وذلك الاعتبار هو مقتضى الحال: «ومعلوم أنّ هذه المطابقة هي علّة التأثير، وتحقيق غاية الأدب، ولا تتحقّق تلك الغاية إلّا إذا كان الأدب يستطيع أن يفهمه من يسمعه ليعيه ويتدبره، ويتأثر به ويشارك صاحبه فيما عبر عنه من عاطفة وانفعال»⁽²⁾

ليكون المقتضى والمقام والحال أسسا تداوليّة بمفهوم اللّسانيات الحديثة تساهم في تشكّلات بنية الخطاب من الناحية الخارجية، ومدى تحقّقها في الكلام يساهم في صعوده في سلّم الفنيّة، ويرتفع بصاحبه إلى مستوى البليغ، فالأديب إن «يكون في مقام ترفيع وتبجيل، وأن يكون الكاتب في حيّز من قد علا وزاد خير من أن يكون في حيّز من قصر عن الواجب المعتاد، وخير من هذين أن يلقي كلّ طبقة بما يشاكلها من اللفظ، ويوافقها، ويقابل كلّ فئة بما يشاكلها من اللفظ، ويوافقها، ويقابل كلّ فئة بما يشاكلها من المعنى ويطابقها ومخاطبة كلّ مخاطب

* ينظر: القزويني، الإيضاح، ص: 09 (على سبيل المثال لا الحصر).

⁽¹⁾ المصدر نفسه، ص: 09.

⁽²⁾ بدوي طبانة، بدوي، البياني العربي، "دراسة في تطوّر الفكرة البلاغية عند العرب ومناهجها ومصادرها الكبرى"، دار العودة، بيروت، ط5، 1972، ص: 59.

بأشكاله ولقاء كل وجه بمثاله»⁽¹⁾، هو تحرّي المقتضى بين المقام والحال بالإضافة إلى السياق الذي على إثره تفهم دلالة الخطاب ومن ثم تتأثّر فائدته وغايته.

3- السياق: "Contexte":

السياق في اللغة ذو تشكّلات متعدّدة، وفي اللسان جاء بمعنى المتابعة يقال: «ساق الإبل يسوقها سوقاً، وتساوقت الإبل أي تتابعت»⁽²⁾، وفي أساس البلاغة، ورد السياق في مجاز قولهم: «فلان يسوق الحديث أحسن سياق... وهذا الكلام مساقه إلى كذا»⁽³⁾، فقط ارتبط حسن الكلام بحسن تتابعه، أي بوروده في السياق المناسب له.

لم ترد لفظة "السياق" في صحيفة بشر بن المعتمر، إنّما نستشفها من فحوى حديثه عن المقام والمقال المناسب له، حيث عبارة "كلّ مقام مقال" تستوجب حدوث السياق الذي يكون الواسطة بينهما، لأنّ السياق هو «الذي يفسر الكثير من العمليات المصاحبة لأداء اللغة في وظيفتها التّواصلية الإبلالية لدى كلّ من منتج الكلام والمتلقّي، وأنّه ركن أساسي في فهم الرسالة اللّغوية ويأتي السياق في نوعين: السياق اللّغوي والسياق الحالي، الأول منهما هو الذي يعطي الكلمة أو العبارة معناها الخاص في الحديث أو النّصّ، فهو يزيل اللبس عن الكلمة، بينما سياق

⁽¹⁾ الكلاعي، أبو القاسم محمد بن عبد الغفور ذو الوزارتين، إحكام صنعة الكلام، تحقيق محمد رضوان الدّاية، دار الثقافة، بيروت،

لبنان، 1966، ص: 250-251.

⁽²⁾ ابن منظور، لسان العرب، مادة "سوق"

⁽³⁾ الزمخشري، ابن عمر جار الله أبو القاسم محمود، أساس البلاغة، دار صادر، بيروت، لبنان، 1992، مادة "سوق"

الحال أو المقام يزيل اللّبس عن الجمل والنّصوص»⁽¹⁾، وفي المقام الذي نحن فيه نسوق الكلام إلى السياق اللّغوي.

ذلك لأنّ السياق اللّغوي *c. linguistique/c. verbale* هو الذي يتكفّل بتفسير الكلمة ويعطيها معناها الخاص بها، ويحدّده من بين سائر المعاني والدّلالات الحاضرة، حيث «المعنى لا ينكشف إلّا من خلال تسييق الوحدة اللّغوية، أي وضعها في سياقات مختلفة، فمعظم الوحدات الدّلالية تقع في مجاورة وحدات أخرى، وأن معاني هذه الوحدات لا يمكن وصفها أو تحديدها إلّا بملاحظة الوحدات الأخرى التي تقع مجاورة لها»⁽²⁾؛ وقد قال القدماء «لكلّ كلمة مع صاحبها مقام»⁽³⁾ خاص بها في الاستعمال أو التّركيب، حيث «إنّ مرجعية الاستعمال تستحضر مفهومًا تداوليًا مؤطرًا للاستعمال اللّغوي بين أفراد المجتمع وهو مفهوم السياق»⁽⁴⁾ الذي يعطي للتّركيب دلالاته الخاصة به، ويساعد في تحديدها عند المتلقّي حتّى لا يزيغ إلى دلالات لا يقصدها الأديب.

فالنّصّ كما هو معلوم تتشكل بنيته ضمن سياق أو سياقات معينة، ويحمل خطابًا أو خطابات متنوعة ذات أنساق لغوية مختلفة⁽⁵⁾، وما يحدّد دلالاته هو

⁽¹⁾ خلود العموش، الخطاب القرآني "دراسة في العلاقة بين النّص والسياق"، جدارا للكتاب العالمي، عمان، عالم الكتب الحديث، إرد، الأردن ط1، 1429/2008، ص: 26.

⁽²⁾ أحمد مختار عمر، علم الدلالة، عالم الكتب، مصر، ط2، 1988، ص: 68.

⁽³⁾ السكاكي، مفتاح العلوم، ص: 168.

⁽⁴⁾ محمد نظيف، محمد، الحوار وخصائص التفاعل التّواصلية، إفريقيا الشرق، الدار البيضاء، المغرب، 2010، ص: 40.

⁽⁵⁾ ينظر: خلود العموش، الخطاب القرآني، ص: 15.

السياق الذي يرد فيه، حيث «كلّ تغير في علاقة المجاورة يصاحبه تغير في المقام، فحضور المقام حضور وهمي يتدخل في خفاء حال التركيب ليمارس فاعليته في إنتاج المعنى، أي أننا صرنا بين عمليتي (حضور وغياب) دائمين، يحضر المقام بحضور الكلمة المجاورة، وتغيب مجموعة المقامات التي يمكن أن تحلّ في الصياغة لغياب مفرداتها التي تستدعيها»⁽¹⁾، فالتركيب هو الذي يستدعي مقاما مخصوصا، دون غيره من المقامات، ليفسر على هذا الإثر السياق دلالة مخصوصة دون غيرها من بين باقي الدلالات.

يكون عندئذ السياق شرطا من شروط^(*)، التداولية لقيام العملية التواصلية، حيث «يجب أن يكون استخدام العبارات والكلمات متطابقا ولا يخرج عن السياق المتعارف عليه في لغة المجتمع الذي ينتمي إليه المتكلم»⁽²⁾، ويحدّد السياق دلالة التركيب الوارد وفقه الكلام، الذي يتأتى من استحضار الأبعاد التداولية في عملية التشكيل والبناء النصّي، الأمر الذي تركزت عليه صحيفة بشر بن المعتمر من خلال قوانين المناسبة والملاءمة والائتلاف.

⁽¹⁾ محمد عبد المطلب، البلاغة العربية، ص: 71.

^{*} الشروط التداولية التي تعد أساسا للتواصل السليم أربعة هي:

- الصدق: عبارة المتكلم صادقة وغير مزيفة .
- المصادقية: المتكلم لا يكون مقلا فلا يفهم ولا ثرثارا فيحشو ويطنب، بل محكم التعبير عن نواياه ومقاصده.
- الصلاحية المعيارية: استخدام العبارات والكلمات متطابقا لا يخرج عن السياق.
- المعقولية: [ينظر، حسن مصدق، النظرية النقدية التواصلية، ص: 131].

⁽²⁾ حسن مصدق، النظرية النقدية التواصلية، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء/المغرب/بيروت، لبنان، ط01، 2007، ص: 131، 132.

المصادر و المراجع المعتمدة:

- 1- صبحي إبراهيم الفقّي، علم اللّغة النصّي بين النظرية والتطبيق، دار قباء للطباعة والنشر، مصر، ط1، 2000،
- 2- ابن وهب الكاتب، أبو الحسن، البرهان في وجوه البيان، تح حنفي محمد شرف، مطبعة الرسالة القاهرة، 1969.
- 3- صلاح فضل، فضل، بلاغة الخطاب وعلم النّص، مكتبة لبنان ناشرون، الشركة المصرية العالمية، ط01، 1996.
- 4- الجاحظ، البيان والتبيين، ، البيان والتبيين، تقديم علي بن ملح، دار مكتبة الهلال، بيروت، لبنان، 2007.
- 5- محمد المبارك، استقبال النّص عند العرب، المؤسسة العربية للدراسات والنشر والتّوزيع، بيروت- لبنان، ط1، 1999.
- 6 - وليد قصاب، وليد، التراث النقدي والبلاغي للمعتزلة، دار الثقافة، الدوحة، قطر، 1976،.
- 7- مسعود صحراوي، التّداولية عند العلماء العرب، دار التّوير للنشر، والتّوزيع، الجزائر، ط1، 1429-2008،
- 8 - ابن خلدون، عبد الرحمن، المقدمة، تحقيق خليل شحادة، دار الفكر للطباعة، بيروت، لبنان، ط01، 2003، ج02 .
- 9 - ابن سنان الخفاجي، سرّ الفصاحة، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

- 10 - كلاوس برينكر، التحليل اللغوي للنص، ترجمة سعيد حسن بحيري، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع، القاهرة، 2000
- 11- ابن رشيق، العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده، تح محمد محي الدين عبد الحميد، دار الجيل ،سوريا، 1981 .
- 12 - محمد الحناش، الأساس المعرفي لمنظومة الإبداع ، مجلة التّواصل اللّساني، جامعة الإمارات العربية المتحدة، 2001.
- 13 - فليب بلانشيه، التداولية من أوستن إلى غوفمان، تر صابر الحباشة، دار الحوار، اللاذقية، سوريا، ط1، 2007.
- 14- أحمد درويش، النصّ البلاغي في التراث العربي والأوروبي، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 1998.
- 15- خليفة بوجادي، في اللسانيات التداولية، بيت الحكمة للنشر والتوزيع، الجزائر، ط01، 2009.
- 16- عبد العزيز عتيق، تاريخ النقد الأدبي عند العرب، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، ط3، 1984.
- 17 - جميل عبد المجيد، البلاغة والاتصال، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 2000.
- 18 - سامي محمد عبابنة، التفكير الأسلوبي رؤية معاصرة في التراث النقدي والبلاغي، عالم الكتب الحديث، الأردن.

- 19 - القزويني، محمد بن عبد الرّحمن بن عمر الخطيب، الإيضاح في علوم البلاغة، شرح عبد المنعم خفاجي، منشورات دار الكتاب اللبناني، بيروت، ط5، 1980.
- 20 - السكاكي، أبو يعقوب يوسف بن محمّد بن علي، مفتاح العلوم، تح نعيم زرزور، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان.
- 21 - الجاحظ، أبو عثمان، كتاب الحيوان، تحقيق عبد السلام محمد هارون، دار الجيل، بيروت، 1996/1416 ج1.
- 22 - عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، تحقيق محمد رشيد رضا، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان 1331، .
- 23- بدوي طبانة، بدوي، البياني العربي، ، دار العودة، بيروت، ط5، 1972.
- 24- الكلاعي، أبو القاسم ، إحكام صناعة الكلام، تحقيق محمد رضوان الدّاية، دار الثّقافة، بيروت، لبنان، 1966.
- 25 - خلود العموش، الخطاب القرآني ، جدارا للكتاب العالمي، عمان، عالم الكتب الحديث، إربد، الأردن ، 2008/1429.
- 26 - محمد نظيف، محمد، الحوار وخصائص التفاعل التّواصلية، إفريقيا الشرق، الدار البيضاء، المغرب، 2010.
- 27 - حسن مصدق، النظرية النقدية التواصلية، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء/المغرب/بيروت، لبنان، 2007.